جامعة تكريت

التربية للبنات

قسم التاريخ

المادة حقوق الانسان

المرحلة الاولى

عنوان المحاضرة

ضمانات حقوق الانسان على المستوى الداخلي

التدريسي

م.م مدحت حماش جاسم

الاميل الجامعي

m.hamash 19@tu.edu.iq

ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الداخلي

أولًا : الضمانات الدستورية

أ- الدستور، حيث يعرف الدستور بأنه مجموعة من القواعد تعتبر مصدر السلطة وتنظم ممارساتها وتمتاز القواعد الدستورية بأنها أعلى مما غيرها من القواعد القانونية .

إن الدستور بأحكامه هو النظام القانوني في الدولة وأن أي قانون تصدره السلطة المختصة في الدولة يجب أن لا يخالف القواعد الدستورية أي إن الدستور في نظام الدولة أعلى من القوانين التي تشرعها السلطة التنفيذية، وأن السلطة تمارس عملها بما يخولها الدستور فيه .

إن سمو الدستور بشكل واضح هو قوة نظام الدولة، وقد تبلورت فكرة سمو الدستور في العقد الاجتماعي في القرنين السابع والثامن عشر بعد الثورة الأمريكية ١٧٨٧م.

ب - سيادة القانون

يعد مبدأ سيادة القانون أساس استقرار الدولة من قبل جميع افراد الشعب من حكام ومحكومين وهو أساس لمشروعية الأعمال التي يؤدونها، فالقانون ليس مجرد أداة عمل فحسب بل هو ضمان لحقوق الافراد في مواجهة السلطات ولأهمية مبدأ سيادة القانون، فقد نصت عليه الكثير من الدساتير، لأنه ضمان فعال لحقوق الإنسان، وهذا المبدأ يختلف من دولة إلى أخرى حسب اختلاف نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

ج- مبدأ الفصل بين السلطات

يعود مبدأ الفصل بين السلطات إلى الفقيه الفرنسي (مونتسكيو) الذي جسده من خلال روح القوانين الصادر عام ١٧٤٨م مضمون هذا المبدأ (أن كل إنسان لديه سلطة يميل بطبعه إلى إساءة استغلالها، ويسعى جاهدًا إلى تحقيق مصلحة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة فإذا ما اجتمعت سلطة الدولة التشريعية والتنفيذية في يد واحدة فإن هذا مدعاة لاستخدام التشريع والقضاء في خدمة اهداف وأغراض السلطة التنفيذية، وهذا الأمر الذي يجعلها في النهاية سلطة متحكمة واستبدادية تهدد حقوق الأفراد وحرياتهم)، وكذلك يقول (مونتسكيو) : (إذا كانت السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد شخص واحد تنعدم الحرية ويكون الحاكم طاغية .

ثانيًا : الضمانات القضائية

يجب أن يكون صدور أي قانون بمقتضى أحكام الدستور ويستند القضاء بموجب المواد الموجودة في دستور الدولة، حيث أن الحكومة القانونية تخضع إلى الدستور بينما الحكومة الاستبدادية لا تخضع لأحكام القانون، وأن على القضاء أن يكون الحارس الأمين لتطبيق الدستور، كما هو الحال في الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨م، والذي منح المجلس الدستوري حق مراقبة دستورية القوانين، وهناك طريقتان لممارسة الرقابة القضائية وهما :

أولًا الرقابة بطريقة الدعوة الأصلية (رقابة الالغاء) وثانيًا الرقابة في طريقة الدفع بعدم الدستورية (رقابة الامتناع) .

ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام :

للإسلام دور فاعل وكبير في حماية الحقوق والحريات، بسبب إقترانها بجزئين أحدهما دنيوي ويتمثل في العقوبات الشرعية للفرد والسلطة عند الخروج على القانون الإسلامي وثانيهما في الآخرة متمثلًا بما جاء في النصوص القرآنية والسنة النبوية

إقرار مبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع الإسلامي :

لعل ما يميز النظام الإسلامي عن غيره من الانظمة الأخرى وإقراره لمبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع الإسلامي، ويعود ذلك لأن الفرد والسلطة هما مسؤولين عن تنفيذ القانون الإسلامي، لقد تجسد مبدأ الثنائية المسؤولية في نصوص القرآن الكريم بقوله تعالى : ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم)) سورة التوبة الآية ٧١، وقوله تعالى : ((ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)) سورة آل عمران الآية ١٠٤، وقوله تعالى : ((كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله سورة ال عمران من الآية ١١٠، وقول رسولنا الكريم محمد صلّ الله عليه وسلم (مَن رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطيع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان) إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له دور كبير في نشر الحق والعدالة والاستقرار بين الناس والحفاظ على حقوقهم .

إن هذا المبدأ في المجتمع الإسلامي يشكل ضمانة فاعلة لحماية حقوق الإنسان وحريته، وقد نال أجماع فقهاء المسلمين وأصبح بمثابة الواجب على الأمة .

الصفة القانونية للنظام الإسلامي

إن الحقوق والحريات العامة في الإسلام تستند على العقيدة الإسلامية الأمر الذي جعلها تتصف بمميزات نابعة من طبيعة علاقة الإنسان بالكون وبخالقه الذي خلق من أجله الإنسان من خلال الخضوع الاختياري لرب العالمين وتعامله مع الآخرين وفقًا لما شرع الله تعالى .

والحريات تتصف العموم لجميع المسلمين وليس حكرًا على فئة معينة منهم ولا يجوز إنكارها حيث تحظى بقدر كبير من القدسية والاحترام من قبل الأفراد، حيث إن المسلم غيور على دينه لقوله تعالى : ((ذلك ومَن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب)) سورة الحج الآية ٣٢

إن ضمان حقوق الإنسان في الإسلام لم تشرع لفترة زمنية معينة، وإنما هي لكل زمان ومكان كونها مستمدة من الوحي الإلهي الذي انقطع بوفاة رسولنا الكريم .

إن القانون الإسلامي يجمع بين الاعتبار الدينية والاعتبار القضائي وبين الجزاء الدنيوي والجزاء الآخروي .

نظام رعاية مصلحة الفرد والجماعة والسلطات الحاكمة في الإسلام :

إلى جانب ثنائية المسؤولية والصفة الدينية للقانون الإسلامي تنهض بعض الأنظمة الإسلامية التي من شأنها إصلاح الفرد والجماعة، ومنها على سبيل المثال نظام العقيدة الإسلامية ثم نظام العبادات وأخيرًا النظام الأخلاقي الإسلامي .

١- نظام العقيدة الإسلامية

هو نظام يقوم عليه المجتمع والدولة في الإسلام ويشكل ضمان لحماية حقوق الناس وحرياتهم وهو يُعرف الإنسان بخالقه سبحانه وتعالى، ويتضمن الإيمان بالله واليوم الآخر وبقية أركان الإيمان لقوله تعالى : ((إنّا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهُم أحسن عملًا)) سورة الكهف الاية ٧ .

٢- نظام العبادات الإسلامية

جاء الإسلام بنظام مفصل العبادات جعل بعضها فرائض مثل الشهادة والصلاة والزكاة والحج والصوم، وجعل الآخرة نوافل مَن أداها، وإن حياة المسلم لا تستقيم إلا بعبادة الله تعالى، ولهذا

بعث الأنبياء والرسل، وإن للعبادة أثرًا كبيرًا في حياة الإنسان وسلوكه، فقد وعد ربنا سبحانه وتعالى المصلين على الدوام بالخير الكثير، وإن نظام العبادات جاء شامل لكل مفاصل الحياة، لذلك ينظم علاقة الإنسان بربه وما فيها من حقوق .

٣- النظام الإخلاقي الإسلامي

إن هذا النظام مرتبط بالنظامين السابقين، حيث أنه لا يمكن الاستغناء عنه، لأنه يهدف إلى سمو الخصال الحميدة في النفس البشرية، وهو نمط من السلوك الذي يجب أن يتعامل به الفرد والجماعة والدولة لترسيخ مبدأ المشروعية وحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم، لأن غاية الإسلام هو إيجاد وتنمية الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب) .

الخصال النبيلة ونبذ الخصال الذميمة، ولهذا يكون الإصلاح من داخل النفس البشرية، فقد قال الله تعالى : ((إن الله لا يغير ما بقوم من حتى يغيروا ما بأنفسهم سورة الرعد من الآية ١١، وقال الرسول الكريم محمد صلّ الله عليه وسلم (ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح.

ينفرد النظام الإسلامي عن النظم الأخرى بأنه منظومة متكاملة الأبعاد وارتباطها بإصلاح النفس البشرية وصولًا إلى صيانة حقوق الأفراد وحرياتهم .